مكملات الإسناد اللفظية وآثارها الدلالية قراءة في استعمالات الحال اللغوية

إعداد الدكتور حسين إبراهيم محمد مصطفى مدرس العلوم اللغوية كلية الآداب – جامعة الإسكندرية

مكملات الإسناد اللفظية ... مقدمة نظرية

مما لا شك فيه أن التركيب الإسنادي في الاستعمال اللغوي لا يتم إلا بتوافر ما يعد من عناصره الأساسية التي تتلازم في بنية الجملة، اسمية أو فعلية؛ لأن كلا من تلك العناصر يقتضي طلب الآخر. ولا يخلو الإسناد كذلك مما يضاف إليه من عناصر لفظية أخرى لتكميله وإتمام المعنى أو حفظه من النقص أو التغيير والتبديل. وقد رأى ابن جني أن أكثر الفوائد إنما تجتنى من الألحاق والفضلات؛ لأنها تُصْلِحُ الجمل وتُتَمِّمُهَا، ولولا مكانها لَوَهَتْ فلم تستمسك. (1)

وقد نعت العلماء ما زاد على العناصر الأساسية في الإسناد بالفضلة مما دفع كثيراً منهم إلى حصرها في أبواب الزيادة اللفظية المختلفة. (2) ثم تفاوت تصورهم في فهمهم للفضلة، فمنهم من ذهب إلى اعتبار المرفوعات لوازم للجملة وعمدة فيها، وما عداها فضلة يستقل الكلام من دونها ويصح الاستغناء عنها. (3) ومنهم من رأى أن الفضلة ما يمكن الاستغناء عنه من عناصر الإسناد، ولكن يجب ذكره لعارض كونه ساداً مسد عمدة، ك (ضَرْبي العَبْدَ مُسِيْئاً)، أو لتوقف المعنى عليه (4)، نحو قول الله

__

⁽¹⁾ ابن جني: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1420هـ-150/1.

⁽²⁾ ابن جنى: الخصائص، تحقيق محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، 1406هـ-1986م، 198/1.

^{(&}lt;sup>3)</sup> الزمخشري: المفصل، دراسة وتحقيق فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1425هـ-2004م، ص79، وابن يعيش: شرح المفصل، قدم له إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ-2001م، 2001، 4/2.

⁽⁴⁾ ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى، ومعه كتاب "سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى"، تحقيق عمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة طيبة للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، دار الخير، الطبعة العدد الأربعون

إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيبًا كَاسِفًا بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

فإن (إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ) يتوقف معناه على ما ورد بعده من أحوال.

وقد يبدو لفظ (المكملات) أكثر دقة من لفظ (الفضلة) في رؤية الأداءات اللغوية، إذ إن هذه المكملات اللفظية من متطلبات العملية التواصلية في الاستعمال اللغوي، وليست حشواً منقطعاً؛ لأن عناصر الإسناد الأساسية قد لا يتوصل بها إلى أداء المعانى المقصودة كما أرادها المنتج، ولا تعطى الدلالات المرصودة التي يراد أن تصل إلى المتلقى؛ إذ إن المكملات اللفظية ليست خارجة عن مراد المنتج حين يبدأ ذهنياً وينتهي صوتياً؛ وذلك لما لها من تأثير في الدلالة والمعنى؛ فإذا كانت تأتي بعد تمام الإسناد فإنها تبقى على ترابط وثيق بأركانه كلها أو بعضها، ومن ذلك بيانها هيئة صاحب كالفاعل أو المفعول أو غيرهما، أو كشف إبهام أو غموض يكتنف جزءاً من أجزاء الجملة، أو تأكيد قيام الفاعل بالفعل، أو تعليل قيامه به، إلى غير ذلك من الوظائف التي قد تؤديها تلك المكملات اللفظية بعد تمام أركان الإسناد.

الأولى،1410هـ -1990م، ص236، والصّبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1417هـ-1997م، 4/2.

⁽¹⁾ سورة لقمان: 18.

⁽²⁾ البيت من الخفيف، وهو لـ"عدي بن الرعلاء الغساني" عند الأصمعي: الأصمعيات، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة السابعة، 1993م، ص152، وابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، 1985م، ص100. يقول: ليس الميت من فارق الحياة واستراح من شقائها، بل الميت الذي يعيش في هذه الحياة فاقد الأمل، ملحقاً باليأس والشقاء.

وإذا سأل أحدهم: كيف جاء زيد؟ وكان على المجيب أن يلتزم بما هو أساس في التركيب فكيف يجيب من دون زيادة؛ التزاماً منه بعنصرين أساسين؟ ولكن الاستعمال يستدعى إضافة لفظية تقتضيها العملية التواصلية بالوسائل اللغوية من دون الحاجة إلى لغة إشارية تكمل الإيضاح والتبيين، ولذلك عليه أن يقول: ماشياً، أو: جاء زيد ماشياً.

كما ضمن الاستعمال اللغوى للحال حرية أن ترد على غير ما غلب عليها، أو رصده العلماء لها، من أصول وقواعد، كأن تأتي مفردة أو جملة أو شبه جملة، أو تأتي مشتقة أو جامدة، أو تأتي صفة منتقلة أو لازمة، أو تأتي نكرة أو معرفة، أو تأتي مؤخرة أو مقدمة، أو تكون مذكورة أو محذوفة، أو تأتي مثبتة أو منفية، أو يكون عاملها مذكوراً أو محذوفاً، أو يكون صاحبها معرفة أو نكرة، أو يكون صاحبها مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، أو تنصب لفظاً أو محلاً، أو تأتي متعددة، وأن ترتبط بأكثر

⁽¹⁾ سورة الأنعام: 126.

⁽²⁾ سورة الأنبياء: 16.

⁽³⁾ عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف بالقاهرة، الطبعة الثالثة عشرة، 1996م، 365/2.

من رابط إذا كانت جملة اسمية أو فعلية، كما للحال أن تأتي ذات علاقات مع مكملات لفظية أخرى في السياق كالمفعول لأجله والمفعول المطلق.

وهذا ما دفع إلى تناول هذا الموضوع عامة، والحال خاصة لكثرة مشاركتها وتداخلاتها في كثير من التراكيب اللغوية للإسهام في معناها، وإكمال دلالتها. ولما لها من صور لفظية وأسلوبية عدة تضمنها لها حرية الاستعمال اللغوي في سياقاتها مما يجعلها ذات قيمة وأثر فيها.

وقد اتخذت هذه الدراسة في تناول هذا الموضوع المنهج الاستقرائى التحليلى الذي يعتمد على استقراء النصوص والشواهد وبيان العلاقات بين الحال وعناصر أخرى في التراكيب وتحليل أساليب إنشائها ومضامينها. وقد اتبعت طريقاً في عرضه يتمثل في خطة تتكون من:

- مكملات الإسناد اللفظية (مقدمة نظرية)؛ وهي في تعريف المكملات وأهميتها.
- الحال في الأداءات اللغوية (قراءة نظرية)؛ وهي في بيان قيمتها وحرياتها السياقية.
- الحال في الأداءات اللغوية (قراءة دلالية)؛ وهي في إبراز الهدف من إيراد الحال في بعض السياقات وآثارها الدلالية.
- الخاتمة بأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج. ثم قائمة المصادر والمراجع. وأخيراً فهرس المحتويات.

ولن تتوسع الدراسة في الإلمام بقضايا الحال كلها وسائر جوانبها بين أصل القاعدة والخروج عليها بل الاستئناس بما يعطى صورة موضحة لبعض ما للحال من أصول نحوية، وما تخرج إليه من حريات لفظية وأسلوبية ودلالية، في سياقات لغوية متعددة: آيات قرآنية، وأحاديث نبوية، وأبيات شعرية.

الحال في الأداءات اللغوية ... قراءة نظرية

لقد استطاع الاستعمال اللغوي أن يجعل الحال بمنزلة العمدة في كثير من سياقاتها التي ترد فيها، واستطاع أن يمنحها بعض الحريات اللفظية والأسلوبية فجعل لها صوراً وأشكالاً ومواقع ورتباً ذات دلالات تدعم السياق الذي ترد فيه وتثريه حتى صارت الحال – وإن كانت عند أكثر العلماء عنصراً مكملاً في الإسناد – عنصراً فاعلاً فيه؛ لأن لكل شكل لفظى وموضع تركيبي ما يليق به ويتناسب معه وفقاً لما يريده سياقه أن يوصله إلى المخاطبين من مقاصد تقنعهم ومعان تغنيهم. ومن تلك الحريات السياقية التي تتمتع بها الحال بضمان الاستعمال والأداء:

(1) حرية الحال بين الإفراد والجملة وشبه الجملة

مما أتاحه الاستعمال اللغوي للحال من حرية سياقية أنها قد تأتي لفظاً مفرداً،
ليس جملة ولا شبه جملة، لصاحب قد يكون اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً أو مستتراً؛
ففي قول الله تعالى: $ abla \; \Box \; \Box \; \Box \; \Box \; \Box$ ففي قول الله تعالى: $ abla \; \Box \; \Box \; \Box \; \Box \; \Box \; \Box$
الاسم الظاهر (\Box) . وفي قول الله تعالى: چېچ ج جې چ $^{(2)}$ جاء لفظ (\rightarrow) حالاً
مفردة من الفاعل الضمير المتصل في الفعل (ج)، وفي قول الله تعالى: چ 🗆 🗅
$\Box = (3)$ جاء لفظ \Box حالاً مفردة من الفاعل الضمير المستتر في الفعل \Box
ومما أتاحه الاستعمال اللغوي للحال أن تأتي في بعض سياقاتها جملة اسمية
لصاحب لها في السياق؛ فإنه لما قال الله تعالى: چتّ تّ تّ ت تُثُّتُج (4) وردت الجملة
الاسمية (تَّتُّ) في هذا السياق حالاً من (الهاء) الضمير المتصل في (تَّ). ولما قال

⁽¹⁾ سورة الأعراف: 120.

⁽²⁾ سورة البقرة: 260.

⁽³⁾ سورة القصص: 21.

^{(&}lt;sup>4)</sup> سورة آل عمران: 39.

ولما قال ذو الرمة: (2)

مَا بَالُ عَيْنِكَ مِنْهَا الْمَاءُ يَنْسَكِبُ كَأَنَّهُ مِنْ كُلَى مَفْرِيَّةٍ سَرَبُ جعل استعماله الجملة الاسمية (مِنْهَا الْمَاءُ يَنْسَكِبُ) حالاً من صاحبها (عَيْنِكَ).

ما بَالُ جَهْلِكَ بَعدَ الحِلْمِ وَالدِّين وَقَدْ عَلاكَ مَشْيِبٌ حِينَ لا حِينَ

⁽¹⁾ سورة المؤمنون: 47.

⁽²⁾ البيت من البسيط، وهو لذي الرمة: الديوان (شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب)، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، حدة، الطبعة الأولى، 1402م-1982a هر وحمد بن محمد حسن شرّاب: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1402a-2007 هر 180/1.

⁽³⁾ سورة آل عمران: 40.

⁽⁴⁾ البيت من البسيط، وهو لجرير: الديوان، شرح محمد بن حبيب، وتحقيق نعمان محمد أمين طه، دار المعارف بالقاهرة، الطبعة الثالثة، دون تاريخ، ص557، وسيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408هـ-1988م، 2/305، والسيرافي: شرح أبيات سيبويه، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، لا ط، 1979م، 130/2، وبلا نسبة عند أبي حيان: التذييل والتكميل في شرح التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، طبعة دار القلم، دمشق (من 1 إلى 5)، وباقى الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى، 271/7.

ومما أتاحه الاستعمال اللغوي من حرية للحال أن تأتي في سياقها شبه جملة؛ فإنه لما قال الله تعالى: چپ ي ي ن نذچ (7) جعل هذا السياق الجار والمجرور (ن

العدد الأربعون

⁽¹⁾ سورة النمل: 24.

^{(&}lt;sup>2)</sup> الأنبياء: 80.

⁽³⁾ المائدة: 91.

⁽⁴⁾ هود: 14، والأنبياء: 108.

⁽⁵⁾ الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلمي، الطبعة الأولى، 1376هـ-1957م، 178/4.

⁽⁶⁾ أبو حيان: البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وآخرين، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1413هـ-1993م، 18/4.

⁽⁷⁾ سورة التين: 4.

 $\dot{}$ $\dot{}$ $\dot{}$ $\dot{}$ حالاً من صاحبها المفعول به $(\underline{}$ ولما قال الله تعالى: چې φ ج ج ج ج φ $\dot{}$ \dot

(2) حرية الحال بين صفتي الانتقال والملازمة

فَجَاعَتْ بِهِ سَبْطَ العِظَامِ كَأَنَّمَا عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرِّجَالِ لِوَاءُ أُورِد الحال (سَبْطَ) في استعماله صفة ثابته ملازمة لصاحبها الضمير المجرور في (به)، لأن صاحبها متجدد في النمو ذاتياً، ومعه يتجدد معنى هذه الحال.

⁽¹⁾ سورة الرحمن: 24.

^{(&}lt;sup>2)</sup> سورة النساء: 28.

⁽³⁾ البيت من الطويل، نسبه محقق الصحاح إلى زيد بن كثوة العنبري، انظر: الجوهري: الصحاح "تاج اللغة وصحاح العربية"، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، 1407هـ-1987م، 1129/3 ولرجل من بني الجناب عند العيني: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور به «شرح الشواهد الكبرى»، تحقيق علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق السوداني، وعبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1431هـ وعبد العزيز محمد فاخر، وسبط العظام: أراد أنه سوي الخلق، طويل القامة.

ومثل ذلك قول من قال: (خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطُولَ مِنْ رِجْلَيْهَا)؛ فقد جعل هذا الاستعمال اللغوي لفظ (أَطْوَلَ) حالاً تبين خلق الزرافة، وهى صفة ملازمة لها؛ فكلما كبرت الزرافة نمت معها يداها بصورة تكون فيها أطول من رجليها. (1)

(3) حرية الحال بين الاشتقاق والجمود

إذا كان الأصل المرصود للحال عند النحاة أن تكون لفظاً مشتقاً لا جامداً؛ لأن الاشتقاق يقود إلى الصفة المتحولة المتغيرة، فإن الاستعمال اللغوي قد ضمن لها أن تتحرر فتأتي لفظاً جامداً، فاستساغها العلماء في صورتها هذه وبرروا لها بجواز تأويلها بمشتق، ومبررات أخرى، وأقروا بأن هذا لا يعد خرقاً لقاعدة من قواعد الحال (2)؛ لأن هذا الاشتقاق وضع على الأغلب لا على اللزوم (3)؛ فإنه لما قال الله تعالى:

\$\beta\$ المنتقاق وضع على الأغلب لا على اللزوم (1) عالى الله تعالى:

\$\beta\$ المنتقاق وضع على الأغلب لا على اللزوم (2) عالين، وهما حامدتان، وقد أتاح لهما هذه الحرية جواز أن تؤولا بمشتق؛ أي: مُصْطَفّين. ومثله ما في قول الله تعالى: \$\beta\$ في قول الله تعالى: \$\beta\$

⁽¹⁾ سيبويه: الكتاب، 155/1، وابن مالك: شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 728/2، وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون، 1400هـ-1980م، 244/2.

⁽²⁾ العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1416هـ-1995م، 285/1.

⁽³⁾ ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 252/2.

⁽⁴⁾ سورة الفجر: 22.

⁽⁵⁾ سورة الأعراف: 56.

لله السياق قد جعل لفظ (أ) كُم كُم كُم من لله وي أن الاستعمال اللغوي في هذا السياق قد جعل لفظ (أ) حيان حالاً، وهو لفظ جامد، وما منحها تلك الحرية جواز تأويلها بمشتق؛ فقد رأى أبو حيان أنها بمعنى: متجراً لهم ومكسباً. (2)

ولما قال الله تعالى: چ $_{1}$ هه هچ $_{2}$ جعل هذا السياق لفظ $_{2}$ حالاً وهو لفظ جامد، وقد منحها هذه الحرية مجيئها موصوفة باللفظ المشتق $_{2}$ ولما قال تعالى: $_{2}$ ت $_{2}$ ت $_{3}$ وردت الحال $_{4}$ لفظاً جامداً، وأن ما سوغ لها هذه الحرية وصفها بالمشتق $_{2}$ $_{3}$ $_{4}$

⁽¹⁾ سورة يوسف: 19.

⁽²⁾ أبو حيان: البحر المحيط، 290/5.

⁽³⁾ سورة بوسف: 2.

⁽⁴⁾ سورة مريم: 17.

⁽⁵⁾ ابن هشام: أوضح المسالك، 254/2، والأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1955م، 243/1.

⁽⁶⁾ سورة الإسراء: 61.

^{(&}lt;sup>7)</sup> انظر: المرادي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 1428هـ-2008م، 694/2-695.

ولذلك يرى النحاة أن مجيء الحال جامدة لا يعنى خروجاً على أصل الاشتقاق، ولا تعد الشواهد التى وردت فيها جامدة من الشواذ في اللغة؛ لأن هذا الشأن له من التبرير والمسوغات اللغوية ما يبعدها عن كونها حرية شاذة، ويقربها من أصل القاعدة.

(4) حرية الحال بين التنكير والتعريف

من الحريات السياقية التي ضمنها الاستعمال اللغوي للحال أنه على الرغم من أن الأصل فيها أن تأتي نكرة فإن لها حرية أن تأتي معرفة، بالألف واللام أو الإضافة، ولكن العلماء مالوا إلى أن ذلك يُعَدُّ من المسموع الذي لا يقاس عليه. (1) وآثروا أن تؤول تلك الحال المعرفة بنكرة، فإنه لما قال الشاعر: (2)

فَأَرْسِلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

جعل استعماله لفظ (العِرَاكَ)، وهو معرفة، منصوباً على الحال بفعل محذوف، لأن تقدير المعنى: تَعْتَرِكُ العِرَاكَ. (3) وأجيزت هذه الحرية للحال بجواز تأويلها بنكرة؛ أى أن الشاعر قد قصد أن يقول: (فَأَرْسَلَهَا مُعْتَرَكَةً).

⁽¹⁾ انظر: سيبويه: الكتاب، 374/1–376، وابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلى، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، 164/1، وابن يعيش: شرح المفصل، 17/2.

⁽²⁾ البيت من الوافر، وهو لـ "لبيد بن ربيعة العامري": الديوان، تحقيق إحسان عباس، نشر وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الثانية، 1984م، ص86، وانظر: ابن يعيش: شرح المفصّل، 18/2، والبغدادي: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، 1989م، 192/3.

⁽³⁾ المبرد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لا ط، لا ت، 237/3، والسيرافي: شرح أبيات سيبويه، 16/1، وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، 1424هـ-2003م، 680/2، وابن يعيش: شرح المفصل، 12/2، والأزهري: شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية،

ولما قال الشاعر: (1)

أَتَنْنِى سُلَيْمٌ قَضَّهَا بِقَضِيْضِهَا تُمسِّحُ حَوْلَى بِالبَقِيعِ سِبَالَها

أتاحت له حرية الحال (قَضَّهَا) أن يأتي بها معرفة بالإضافة إلى الضمير، وذلك على تقدير: منقضاً آخرهم على أولهم. (2)

وقد منحت بعض القراءات القرآنية الحال حرية التعريف، ففي قول الله تعالى:
چ ر ر ر ر ر ر ر ر ک ک ک ک ک گه (3) قرأ الحسن وابن أبي عبلة: (لنُخرِجَنّ الأعزّ منها الأذلّ) بإسناد الفعل إلى ضمير المتكلمين، مع نصب لفظى (الأَعزّ والأَذَلّ)، فصار (الأَعزّ) مفعولا به ، و (الأَذَلّ) حالاً، وقد أتاح للحال حرية التعريف في هذه القراءة جواز تأويلها بنكرة؛ أي: لنخرجن الأعزّ منها ذليلاً. (4)

(5) حرية الحال بين التأخير والتقديم

مما أتاحه الاستعمال اللغوي للحال من الحريات السياقية ألا تلتزم بشرط تأخرها عن عاملها وصاحبها، فإنها قد تتحرر من ذلك القيد السياقى بضمان بعض الاستعمالات اللغوية، فترد فيها متقدمة لغرض يخدم دلالتها؛ فإنه لما قال الله تعالى:

بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1421هـ-2000م، 373/1.

⁽¹⁾ البيت من الطويل، وهو للشماخ بن ضرار: الديوان، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر، الطبعة الأولى، 1968م، ص290، وابن السراج: الأصول في النحو، 165/1. بقضيضها: منقضًا آخرهم على أولهم. المعنى: لقد أتاني أفراد هذه القبيلة يدافع بعضهم بعضًا، يمسحون لحاهم تأهبًا للكلام على أمر ما بيني وبينهم.

⁽²⁾ سيبويه: الكتاب،375/1.

⁽³⁾ سورة المنافقون: 8.

⁽⁴⁾ ابن الناظم: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1420هـ-2000م، 231/1.

وقد رؤى في قول الله تعالى: چ گ گُگ ں ں لُ لُ لُ لُ لَٰ الحال (لُانٌ) قد جاءت متقدمة من الصاحب المؤخر (عُرُوْشِ) أو الضمير المضاف إليه في (لُّا). (6) ولما قال طرفة بن العبد: (7)

فَسَقَى بِلادَك غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوْبُ الغَمَامِ وَدِيْمَةٌ تَهْمِي

قدم في استعماله اللغوي الحال (غَيْرَ مُفْسِدِهَا) على صاحبها الذي أورده مؤخراً بعدها (صَوْبُ الغَمَامِ). ولما قال الشاعر: (1)

⁽¹⁾ سورة القمر: 7.

⁽²⁾ المبرد: المقتضب، 168/4.

⁽³⁾ سورة سبأ: 28.

⁽⁴⁾ انظر: العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، 292/1.

^{(&}lt;sup>5)</sup> سورة البقرة: 259.

⁽⁶⁾ ابن السراج: الأصول في النحو، 219/1، والعكبرى: التبيان في إعراب القرآن، تحقيق محمد على البحاوى، طبعة عيسى البابي الحلبي، 208/1، وابن هشام: أوضح المسالك، 267/2.

 $^{^{(7)}}$ البيت من الكامل، وهو له "طرفة بن العبد": الديوان، تحقيق مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، 1423هـ 2002م، ص79، وانظر: الأعلم الشنتمري: أشعار الشعراء الستة الجاهليين، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، منشورات دار الآفاة الجديدة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1403هـ 1983م، 86/2، والسيوطي: شرح شواهد المغني، تعليق أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، 1386هـ 1966م، 20/2، والقزويني: الإيضاح، في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثالثة، 2093.

مَشْغُوفَةً بِكَ قَدْ شُنُغِفْتُ وَإِنَّمَا حُمَّ الفِرَاقُ فَمَا إِلَيْكِ سَبِيْلُ

منح الحال (مَشْغُوفَةً) في استعماله هذا حرية أن تتقدم على عاملها (شُغِفْتُ)، وعلى صاحبها الضمير المجرور المتصل في (بِك).

(6) حرية الحال بين الذكر والحذف

⁽¹⁾ البيت من الكامل، وهو غير منسوب لقائل، انظر: الأشموني: شرح الأشموني، 17/2، والعيني: المقاصد النحوية، 162/3، والصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، 264/2. يقول: لقد أحببتك حباً جماً، ولكن الفراق حال دون الوصال.

⁽²⁾ سورة الرعد: 23–24.

⁽³⁾ ابن هشام: مغنى اللبيب، ص830.

⁽⁴⁾ سورة البقرة: 127.

^{(&}lt;sup>5)</sup> ابن هشام: مغني اللبيب، ص830. وقد رؤى أن (وَإِسْمَاعِيْلُ) حال؛ أي: وَإِسْمَاعِيْلُ يَقُوْلُ.

ويرى أبو حيان أن في سياق قول الله تعالى: چ ت ت ت ق ق چ (1) حالاً محذوفة؛ أي: يَكْتُبُونَ الكِتَابَ بِأَيْدِيهِم مُحَرَّفَاً، وقد دلّ عليها قوله بعدها (ق ق ق ق ق ق ق أ)، إذ لا إنكار على من يباشر الكتابة بيده إلا إذا وضعه في غير موضعه. (2)

(7) حرية الحال في أن تأتي مثبتة أو منفية

ومنه قول طرفة بن العبد: (6)

فَسَقَى بِلادَك غَيْرَ مُفسِدِهَا صَوْبُ الغَمَامِ وَدِيْمَةٌ تَهْمِي جعل استعماله اللغوي الحال (غَيْرَ مُفْسِدِهَا) منفية بما يشير إلى الضِّدِّ (غَيْرَ).

⁽¹⁾ سورة البقرة: 79.

⁽²⁾ أبو حيان: البحر المحيط، 1/444.

⁽³⁾ سورة الأعراف: 58.

⁽⁴⁾ أبو حيان: البحر المحيط، 322/4.

^{(&}lt;sup>5)</sup> سورة الأنعام: 141.

⁽⁶⁾ البيت من الكامل، وهو لـ"طرفة بن العبد": الديوان، ص79، والأعلم الشنتمري: أشعار الشعراء الستة الجاهلين، 2/ 86.

أو تكون الحال مصدرة بحرف نفى ك (لَا) أو (لَمْ)، نحو: (جِئْتُ لَا أَعْلَمُ شَيْئاً)، ومنه قول الشاعر: (1)

قَهَرْتُ العِدا لَا مُسْتَعِيناً بعُصْبَةٍ وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الخَدَائِعِ والمَكْرِ فَإِنه جعل الحال (لَا مُسْتَعِيْناً بعُصْبَةِ) مصدرة بالنفي (لَا).

وَلَقَدْ خَشِیْتُ بِأَنْ أَمُوْتَ وَلَمْ یَكُنْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنَى ضَمْضَمِ جعل الحال (وَلَمْ یَكُنْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ) مُصدَّرةً بالنفى (لَمْ). وهذا ما نجده عند النابغة الذيباني في قوله: (5)

سَقَطَ النَّصِيْفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ فَتَنَاوَلَتْهُ واتَّقَتْنَا بِاليَدِ إِدْ جعل الحال (وَلَمْ تُردْ إِسْقَاطَهُ) مصدرة بالنفي (لَمْ).

⁽¹⁾ البيت من الطويل، وهو غير منسوب لقائل عند السيوطي: همع الهوامع، 48/1، والأشموني: شرح الأشموني، 155/1.

⁽²⁾ سورة البقرة: 2.

⁽³⁾ سورة الرعد: 41.

⁽⁴⁾ البيت من الكامل، وهو لـ"عنترة بن شداد": الديوان، شرح وتحقيق محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1983م، ص145، وابن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الرابعة،1980م، 236/1، وابن الناظم: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، 247/1.

⁽⁵⁾ البيت من الكامل، وهو للنابغة الذبياني: الديوان، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، 1977م، ص93، والعيني: المقاصد النحوية، 102/3.

أو تأتي الحال مصدرة بفعل نافٍ كـ (لَيْسَ) نحو: (جَاءَ لَيْسَ عَلَيْهِ ذَنْبٌ)، ومثله ما في قول الشاعر: (2)

فَمَا بَالُ النُّجُومِ مُعَلَّقَاتٍ بقَلْبِ الصّبِّ لَيْسَ لَهَا بَرَاحُ

فإن استعماله اللغوي جعل جملة (لَيْسَ لَهَا بَرَاحُ) حالاً مصدرة بالنفى (لَيْسَ).

ووقع هذا النفى بـ "لَيْسَ" في قول الله تعالى: چ \mathring{c} \mathring{c} \mathring{c} \mathring{c} \mathring{c} \mathring{c} \mathring{c} \mathring{c} فقد وردت الحال فيه (ه م) مصدرة بالنفى (لَيْسَ).

أو تكون الحال جملة اسمية ويقع النفى فيها على خبرها، نحو ما في قول الله تعالى: چ ب ب ي ن ذذت ب فقد جاءت الحال (ذذت) منفية الخبر (ذت).

ومن هذا النفى الواقع على الخبر في جملة الحال قول الشاعر: (5)

وَلَوْلَا جَنانُ الليلِ مَا آبَ عامرٌ إلى جَعْفَرٍ، سِرْبالُه لَمْ تُمَزَّقِ

فإنه قد نفى الخبر في جملة الحال (سِرْبالُه لَمْ تُمَزَّقٍ).

(8) حرية الحال في أن تأتى من عامل مذكور أو محذوف

⁽¹⁾ سورة آل عمران: 174.

⁽²⁾ البيت من الوافر، وهو غير منسوب لقائل، انظر: البغدادي: خزانة الأدب، 185/3.

⁽³⁾ سورة البقرة: 267.

^{(&}lt;sup>4)</sup> سورة يوسف: 15.

⁽⁵⁾ البيت من الطويل، وهو لسلامة بن جندل: الديوان، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1987، ص176، والأصمعي: الأصمعيّات، ص135.

ولما قال الشاعر: (5)

أَفِي الولَائِمِ أَوْلَاداً لِوَاحِدةٍ وَفِي العِيادةِ أَوْلَاداً لِعِلَاتِ؟

جعل استعماله اللغوي في هذا السياق (أَوْلَادَاً لِوَاحِدَةٍ) حالاً بمنزلة قوله: مؤتلفين، بإضمار فعل؛ كأنه قال: أتثبتون مؤتلفين في الولائم. وجعل قوله: (أَوْلَادَاً لِعِلَّاتِ) حالاً بمنزلة متفرقين، بإضمار فعل؛ كأنه قال: أَتَمْضُونَ مُتَفَرِّقِيْنَ فِي العِيَادَةِ. (6)

ولما قالت هند بنت عتبة: (7)

أَفِي السِّلْمِ أَعْيَاراً جَفَاءً وغَلْظَةً وَفِي الحَرْبِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ العَوَارِكِ

نصب استعمالها اللغوي في هذا السياق لفظ (أَعْيَارَاً) ولفظ (أَشْبَاهَ) حالين لعاملين محذوفين؛ أي: أَفِي السِّلْمِ تَتَبَلَّدُونَ أَعْيَاراً، وَفي الحَرْبِ تَضْعَفُونَ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ. (8)

⁽¹⁾ سورة البقرة: 239.

⁽²⁾ الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 321/1.

⁽³⁾ سورة القيامة: 3-4.

⁽⁴⁾ سيبويه: الكتاب، 346/1، وابن يعيش: شرح المفصل، 32/2.

⁽⁵⁾ البيت من البسيط، نسبه محقق شرح الكافية الشافية لهند بنت عتبة، 766/2، والبغدادي: الخزانة 556/1، وهو بلا نسبة عند سيبويه: الكتاب، 344/1، والمبرد: المقتضب، 265/3.

^{(&}lt;sup>6)</sup> السيرافي: شرح أبيات سيبويه ،253/1.

^{(&}lt;sup>7)</sup> البيت من الطويل، وهو لهند بنت عتبة عند العيني: المقاصد النحوية، 1114/3، والبغدادي: خزانة الأدب، 263/3، وبلا نسبة عند سيبويه: الكتاب، 344/1.

⁽⁸⁾ العير: الحمار. والعوارك: النساء في الحيض. انظر البغدادي: خزانة الأدب، 263/3-264.

(9) حرية الحال في أن تأتى من صاحب معرفة أو نكرة

ومما ألزمت اللغة به الحال أن تأتي من صاحب معرف؛ لأنه المحكوم عليه بمعنى الحال، أو مما فيه معنى المعرفة، وقد منح الاستعمال اللغوي الحال حرية أن تأتي من صاحب نكرة، وذلك:

وبَحْتَ العَوالِي في القَنا مُسْتَظِلَّةً ظِبَاءٌ أَعارَتْها العُيُونَ الجَآذِرُ

أراد: (طِبَاءٌ مُسْتَظِلَّةٌ)، وهذا موصوف وصفة، ولكنه لما أراد الحال قدم (مُسْتَظِلَّةً) على صاحبها النكرة (طِبَاءٌ). (3) وإن كثير عزة لما قال: (4)

لِمَيَّةَ مُوْحِشًا طَلَلُ يَلُوْحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

وردت الحال (مُوْحِشاً) من صاحبها النكرة (طَلَلُ)، وقد منحها هذه الحرية أنها تقدمت عليه في سياقها. ولما قال الشاعر: (1)

⁽¹⁾ سورة آل عمران: 15.

⁽²⁾ البيت من الطويل، وهو لذي الرمة: الديوان، 478/1، وانظر: سيبويه: الكتاب، 123/2، وابن مالك: شرح التسهيل، 333/2، وبلا نسبة عند ابن يعيش: شرح المفصل، 21/2.

⁽³⁾ سيبويه: الكتاب، 123/2، وابن يعيش: شرح المفصل، 21/2.

⁽⁴⁾ البيت من مجزوء الوافر، لكثير عزة: الديوان، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الأولى، 1971م، ص506، وانظر: سيبويه: الكتاب، 123/2، وبلا نسبة عند ابن هشام: شرح

قطر الندى وبل الصدى، ص237-238.

وَمَا لاَمَ نَفْسِى مِثْلُهَا لِي لاَئِمٌ ولا سدَّ فَقْرى مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي

وردت الحال (مِثْلَهَا) من صاحب نكرة (لاَئِمٌ)، والذي أجاز لها هذه الحرية السياقية تقدمها عليه في الاستعمال. (2)

2-إذا خصصت بوصف أو إضافة: أما تخصيصها بالوصف ففي قول الشاعر: (3) نَجَيْتَ يَا رَبِّ نُوحًا وَاستَجَبْتَ لَهُ فِي قُلْكِ مَاخِر فِي الْيَمِّ مَشْحُونَا

إذ أتى الشاعر في استعماله بحال (مَشْحُونَا) من صاحب نكرة (قُلُكٍ)، وخصص هذا الصاحب بوصف (مَاخِرِ) ليجيز له ذلك. (4)

⁽¹⁾ البيت من الطويل، منسوب إلى طرفة بن العبد البكري عند الأعلم الشنتمري: أشعار الشعراء الستة الجاهليين، 57/2، والعيني: المقاصد النحوية، الجاهليين، 57/2، والعيني: المقاصد النحوية، 64/9، وأبي حيان: التذييل والتكميل، 64/9.

^{(&}lt;sup>2)</sup> ابن عقیل: شرح ابن عقیل، 257/2.

⁽³⁾ البيت من البسيط، وهو غير منسوب لقائل عند ابن هشام: أوضح المسالك، 312/2، وابن عقيل: شرح ابن عقيل، 257/2، والعيني: المقاصد النحوية، 1119/3، والأزهري: شرح التصريح، 585/1، والصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، 260/2.

⁽⁴⁾ ابن هشام: أوضح المسالك، 261/2، وابن عقيل: شرح ابن عقيل، 259/2.

⁽⁵⁾ سورة فصلت: 10.

⁽⁶⁾ سورة الحجر: 4. ومثله ما في قوله: (پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ) الشعراء: 208.

والذى سوغ لها هذه الحرية سبق هذا الصاحب بالنفى (مَا). وقد جعل الشاعر في قوله: (1)

مَا حُمَّ مِنْ مَوتٍ حِمَى وَاقِيَا وَلاَ تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيَا

لفظ (وَاقِيَا) حالاً من الصاحب النكرة (حِمَىً)، لأنه ورد مسبوقاً بالنفى (مَا).

وأما سبقها بالنهي ففي قول الشاعر: (2)

لَا يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَغَى مُتَخَوِّفاً لِحِمَامِ

إذ جاء الحال (مُتَخَوِّفاً) من صاحب نكرة (أَحَدٌ)؛ لأنه قد سبق هذا الصاحب بنهى في قوله: (لا يَرْكَنَنْ). وأما سبقها باستفهام فقد ورد في قول الشاعر: (3)

يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِياً فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الأَمَلاَ؟

إذ جعل الحال (بَاقِياً) من صاحب نكرة (عَيْشٌ)؛ لأنه قد سبق هذا الصاحب باستفهام في قوله: (هَلْ حُمَّ عَيْشٌ؟).

⁽¹⁾ البيت من السريع لراجز لم يعينه أحد ممن استشهد به. انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، 257/2، والعينى: المقاصد النحوية، 1170/3، والأشموني: شرح الأشموني، 247/1.

⁽²⁾ البيت من الكامل، وهو لـ"قطري بن الفُجَاءة": الديوان ضمن ديوان الخوارج: شعرهم، خطبهم، رسائلهم جمعه وحققه نايف معروف، دار المسيرة، بيروت، الطبعة الأولى، 1831م، ص171، وابن عقيل: شرح ابن عقيل، 257/2. وبلا نسبة عند ابن هشام: أوضح المسالك، 263/2، والسيوطي: همع الهوامع، 240/1.

⁽³⁾ البيت من البسيط، وهو لرجل من طبئ عند العيني: المقاصد النحوية، 1122/3، والأزهري: شرح التصريح، 588/1، وبلا نسبة عند ابن هشام: أوضح المسالك، 264/2، وابن عقيل: شرح ابن عقيل، 261/2، والسيوطى: همع الهوامع، 240/1.

مَضَى زَمَنٌ والنَّاسُ يسْنَتُشْفِعُونَ بي فَهَلْ إِلَى لَيْلَى الغَدَاةَ شَفِيْعُ

جاءت الحال (والنَّاسُ يسْتَشْفِعُونَ) جملة اسمية متصدرة بالواو والابتداء، من الصاحب النكرة (زَمَنّ).

(10) حرية الحال في أن تأتي من صاحب مرفوع أو منصوب أومجرور

⁽¹⁾ سورة البقرة: 259.

⁽²⁾ البيت من الطويل، وهو لقيس بن الملوح: الديوان، ص 28، والسيوطي: شرح شواهد المغني، 841/2، وبلا نسبة عند ابن هشام: مغني اللبيب، ص564.

⁽³⁾ سورة الأعراف: 120.

^{(&}lt;sup>4)</sup> سورة الفتح: 8.

⁽⁵⁾ سورة الروم: 46.

⁽⁶⁾ سورة الأنفال: 15.

^{(&}lt;sup>7)</sup> أبو حيان: البحر المحيط، 292/5.

ولما قال الشاعر: (2)

فَمَطْلَبُهَا كَهْلاً عَلَيْهِ شَدِيْدُ

إذَا المَرْءُ أَعْيَتْهُ المُرُوْءَةُ نَاشِئاً

جاء بالحال (كَهْلاً) من الصاحب المجرور في (عَلَيْهِ). (3)

العدد الأربعون

أبربل 2015

⁽¹⁾ سورة الصافات: 112.

⁽²⁾ البيت من الطويل، وهو للمخبّل السعدي في ملحق ديوانه "ضمن شعراء مقلون"، تحقيق حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1981م، ص324، وله أو لرجل من بني قريع (المعلوط بن بدل القريعيّ) عند البغدادي: خزانة الأدب، 219/3، ومحمد بن محمد حسن شُرَّاب: شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية، 298/1.

⁽³⁾ الأشموني: شرح الأشموني، 18/2.

⁽⁴⁾ سورة الحجر: 47.

^{(&}lt;sup>5)</sup> سورة الحجرات: 12.

^{(&}lt;sup>6)</sup> سورة النحل: 123.

(11) حرية الحال بين الإعراب على اللفظ والمحل

وقد أتاح الاستعمال اللغوي للحال المفردة حرية أن تجرَّ بحرف الجر الزائد إذا كان عاملها منفياً؛ فإنه لما قال الشاعر: (3)

كَائِنْ دُعيتُ إِلَى بَأْسَاءَ دَاهِمَةٍ فَما انبَعَثْتُ بِمَزْعُودٍ وَلا وَكَلِ

رؤى أن الشاعر قد جعل في استعماله الحال (بِمَزعُودٍ وَلا وَكَلِ) حالاً مجروراً بحرف الجر الزائد (الباء) لفظاً؛ لأن الأصل: فَمَا انبَعَثْتُ مَزْعُوداً وَلَا وَكَلاً، وقد أجاز لها ذلك نفى عاملها (انبَعَثْتُ) بـ (مَاْ).

وإنه لما قال الشاعر: (4)

فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ حَكِيْمُ بْنُ المُسَيِّبِ مُنْتَهَاهَا

جعل الشاعر قوله (بِخَائِبَةٍ) حالاً مجرورة لفظاً بحرف الجر الزائد (الباء)، والأصل: وَمَا رَجَعَتُ خَائِبَةً، وذلك لورود عاملها (رَجَعَتُ) منفيا بـ (مَا). (5)

(12) حرية الحال في التعدد

مما أتاحه الاستعمال اللغوي للحال في بعض سياقاتها حرية أن تأتي متعددة؛ فقد تأتي متعددة لصاحب واحد في سياق واحد؛ فإنه لما قال الله تعالى: چنت ت ت

⁽¹⁾ أبو حيان: البحر المحيط، 611/6.

⁽²⁾ السيوطى: همع الهوامع، 305/2.

⁽³⁾ البيت من البسيط ، نسب إلى رجل من فصحاء طبئ عند ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر ،الطبعة الأولى، 1410هـ-1990م، 222/2، وبلا نسبة عند المرادي: توضيح المقاصد والمسالك ، 142/1.

⁽⁴⁾ البيت من الوافر، وهو للقحيف العقيلي عند البغدادي: خزانة الأدب، 137/10، وبلا نسبة عند ابن هشام: مغنى اللبيب، ص149، والسيوطى: شرح شواهد المغنى، 339/1.

^{(&}lt;sup>5)</sup> ابن مالك: شرح الكافية الشافية، 728/2.

تُ ثُ ثُ ثُ ثُ جُ ﴿ (1) جعل هذا السياق (ثُ ثُ) حالين من ضمير المخاطبة في (ث). وقد تعددت الحال (مُسْتَلْقِيًا، وَاضِعًا) في وصفٍ للرسول – صلى الله عليه وسلم – أنه رؤي (مُسْتَلْقِيًا فِي الْمَسْجِدِ وَاضِعًا إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى). (2) ولما قال قيس بن الملوح: (3)

عَلَيَّ لَئِنْ لَاقَیْتُ لَیْلَی بِخَلْوَةٍ زِیَارَةُ بَیْتِ اللَّهِ رَجْلَانَ حَافِیَا جعل استعماله (رَجْلَانَ حَافِیَا) حالین من الضمیر المتصل فی (لَاقَیْتُ).

وأن تتعدد الحال فتأتي في سياق واحد مفردة وجملة فعلية؛ فإنه لما قال الله تعالى: چج چ چ چ چ چ چ چ چ چ ادا؛ جاءت في هذا السياق الكريم (چ) حالاً مفردة، و (چ چ) حالاً جملة فعلية. كما تعددت الحال في قول السيدة عائشة – رضي الله عنها: (إِنْ كَانَ رَسُولُ اللّهِ صَلّى الله عَلَيْهِ وَسَلّمَ لَيُصَلّي الصّبْحَ، فَيَتْصَرِفُ اللّه عنها: (إِنْ كَانَ رَسُولُ اللّهِ صَلّى الله عَلَيْهِ وَسَلّمَ لَيُصَلّي الصّبْحَ، فَيَتْصَرِفُ النّسَاءُ مُتَلَفّعاتٍ بِمُرُوطِهِنَ، مَا يُعْرَفْنَ مِنَ الْغَلَسِ)(6) ؛ حيث جاءت الحال (مُتَلَفّعاتٍ) (مُثَلَفّعاتٍ) مفردة، والحال (مَا يُعْرَفْنَ مِنَ الْغَلَسِ) جملة فعلية مضارعة منفية.

⁽¹⁾ سورة الفحر: 27-28.

⁽²⁾ البخاري: صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، 1422هـ، 102/1، والإمام مالك: الموطأ، شرح محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، 1426هـ-2005م، كتاب قصر الصلاة في السفر، باب جامع الصلاة، ص 143.

⁽³⁾ البيت من الطويل، غير منسوب لقائل عند ابن هشام: مغني اللبيب، ص601.

^{(&}lt;sup>4)</sup> سورة الرحمن: 19-20.

^{(&}lt;sup>5)</sup> سورة النبأ: 39.

 $^{^{(6)}}$ البخاري: صحيح البخاري، 173/1.

وأن تتعدد الحال فتأتي في سياق واحد مفردة وجملة اسمية؛ فإنه لما قال المتنبى:(1)

عِشْ عَزِيْزاً أو مُتْ وَأَنْتَ كَرِيْمٌ بَيْنَ طَعْنِ القَنَا وخَفْقِ البُنُودِ جعل قوله (عَزَيْزاً) حالاً مفردة، وقوله: (وأَنْتَ كَرِيْمٌ) حالاً جملة اسمية.

وأتاح الاستعمال اللغوي للحال في بعض سياقاتها أن تتعدد مع صاحب متعدد ولكل صاحب حال منها؛ فإنه لما قال عمرو بن كالثوم: (4)

وَإِنَّا سَوْفَ تُدْرِكُنَا الْمَنَايَا مُقَدَّرَةً لَنَا وَمُقَدَّرِيْنَا

جعل في استعماله اللغوي حالين لصاحبين، الأولى قوله (مُقَدَّرَةً) للصاحب (المَنَايَا) والأخرى قوله (مُقَدَّرِيْنَا) للصاحب الضمير المنصوب في (تُدْرِكُنَا).

ولما قال امرؤ القيس: $^{(1)}$

⁽¹⁾ المتنبي: الديوان، تحقيق عبد الوهاب عزام، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ص 15.

^{(&}lt;sup>2)</sup> سورة إبراهيم: 33.

⁽³⁾ سورة الأعراف: 54.

⁽⁴⁾ البيت من الوافر، وهو لعمرو بن كلثوم: الديوان، تحقيق إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1991م، ص66، وابن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، 374/1، والزوزني: شرح المعلقات السبع، دار احياء التراث العربي، الطبعة الأولى، 1423هـ-2002م، ص216. المعدد الأربعون

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاعِنَا عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطِ مُرَحَّلِ

جعل (أَمْشِي) حالاً من الضمير في (خَرَجْتُ) لتوافقهما في الإفراد والتذكير. وجعل (تَجُرُ) حالاً من الضمير في (بِهَا) لتوافقهما في الإفراد والتأنيث.

ولما قال الشاعر: (2)

لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفاً مُغْنَماً لَقِي ابْنِي أَخَوَيْهِ فَأَصَابُوا مَغْنَماً

جعل هذا الاستعمال اللغوي لفظ (خَائِفاً) حالاً من (ابْنِي)، ولفظ (مُنْجِدَيْهِ) حالاً من (أُخَوَيْه)، وقد دلت قرائن الإفراد والتثنية على تحديد صاحب كل حال وحاله.

(13) الحال وحرية الربط بما قبلها

وإذا جاءت الحال جملة فإن من قواعدها وأصولها أن يتوافر لها رابط يربطها بما قبلها، وقد يكون هذا الرابط (الواو) أو (الضمير) أو هما معاً. وقد رؤى أن الحال إذا كانت جملة فعلية مضارعة غير مصدرة بـ (قد) فإنها ترتبط بما قبلها بالضمير العائد على صاحبها ولا يجوز أن تربط بـ (الواو)، ولكن الاستعمال اللغوي قد منح هذه الحال حرية أن ترتبط بالواو؛ فإنه لما قال عبد الله بن همام السلولى: (3)

⁽¹⁾ البيت من الطويل، وهو لامريء القيس: الديوان، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة ببيروت، الطبعة الثانية، 1425ه-2004م، ص 38، والزوزني: شرح المعلقات السبع، ص50، وبلا نسبة عند ابن هشام: مغني اللبيب، ص734، والسيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث الجامعية بالكويت، 1399ه-1979م، 14/12.

⁽²⁾ البيت من الرمل، ومن الشواهد التي لا يعلم قائلها، وهو بلا نسبة عند ابن عقيل: شرح ابن عقيل، 274/2، والعيني: المقاصد النحوية، 3 /215، والأشموني: شرح الأشموني، 354/1.

⁽³⁾ البيت من المتقارب، وهو لعبد الله بن همام السلوليّ عند العيني: المقاصد النحوية، 190/3، والقزويني: الإيضاح، 147/3، وبلا نسبة عند الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الثانية، 1418هـ-1997م، 367/1.

فَلَمَّا خَشِيْتُ أَظَافِيْرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنَّهُمْ مَالِكَا

جعل هذا الاستعمال اللغوي جملة (وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا) حالاً، وهي جملة فعلية مضارعة غير مسبوقة بـ (قد)، وقد ربطها بما قبلها بـ (الواو)، ورؤى أن ما منحها تلك الحرية السياقية الضرورة الشعرية.

وحاول بعضهم تأويل هذا الربط الموجود بالواو بأن جملة (وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا) اسمية على تقدير (وَأَنَا أَرْهَنُهُمْ مَالِكَا) فيكون الرابط لها (الواو) والضمير غير المذكور (أَنَا) لعوده على المتكلم سابقاً.

وأما إذا جاءت الحال جملة فعلية ماضية فإن البصريين يرون وجوب اقترانها

العدد الأربعون

أبريل 2015

⁽¹⁾ سورة البقرة: 91.

⁽²⁾ الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 107/1، والمبرد: المقتضب، 123/4-124، والزمخشري: المفصل، ص82، وابن الأنباري: الإنصاف، 205/1، وابن يعيش: شرح المفصل، 28/2.

⁽³⁾ ابن يعيش: شرح المفصل، 27/2-28، وابن الأنباري: الإنصاف، 206/1، وأبو حيان: البحر المحيط، 355/6، وابن هشام: مغنى اللبيب، ص229، و833.

⁽⁴⁾ سورة البقرة: 28.

وقد منح الاستعمال اللغوي الحال الجملة الاسمية حرية ان ترتبط بما قبلها
بغير
\Box (الواو)؛ فإنه لما قال الله تعالى: چ \Box \Box \Box \Box \Box جعل السياق جملة \Box
□□) حالاً، وهي جملة اسمية، وجعل الرابط لها بما قبلها ضمير المخاطبين في
الله يذكر لها (واواً). ولما قال الله تعالى: $ = \square \square \square = (2) $ جعل السياق
جملة (\Box \Box) حالاً، وهي جملة اسمية، وربطها بالضمير المتصل في (\Box)، ولم
يربطها بـ (الواو). ولما قال بشار بن برد: ⁽³⁾
إِذَا أَنْكرَتِني بَلدةً أَوْ نكرتِهَا خَرَجْتُ مَعَ الْبَازِي عَلَىَّ سَوَادُ
جعل جملة (عَلَىَّ سَوَادُ) حالاً، وهي جملة اسمية، ولم يربطها بالواو، بل بضمير
المتكلم
المجرور في (عَلَيَّ).
وقد صادف العاملة بعض من الاستعمالات اللغوية اضطروا السابخالها ف

نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءُ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ لَا يَدْرِي

باب الحال مع شيء من التأويل والتقدير مما تتيحه حرية الحال من بعض قيودها؟

فإن المسيب بن علس حين قال: (4)

⁽¹⁾ سورة البقرة: 36.

⁽²⁾ سورة الرعد: 41.

⁽³⁾ البيت من الطويل، وهو لبشار بن برد: الديوان، نشر وتقديم وشرح وإكمال محمد الطاهر بن عاشور، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ،1950م، 29/3.

⁽⁴⁾ البيت من الكامل، وهو للمسيب بن علس: الديوان، ضمن ديوان بني بكر في الجاهلية، جمع وتحقيق عبد العزيز نبوي، دار الزهراء، القاهرة، الطبعة الأولى، 1989م، ص610، والسيوطي: شرح شواهد المغنى، 878/2، وهمع الهوامع، 246/1.

رؤى أن قوله (الْمَاءُ غَامِرُهُ) جملة اسمية قد وقعت حالاً على الرغم من عدم وجود رابط يربطها بما قبلها، ولكن الزمخشرى عدَّه من الشاذ، وقد جاء على نية تقدير حرف (الواو) رابطاً؛ أي: وَالمَاءُ غَامِرُهُ. (1)

(14) حرية الحال مع مكملات لفظية أخرى

ويوجد كثير من ألفاظ المفعول لأجله يمكن تأويلها بحال، فإنه لما قال الله تعالى:

$ = \square \square \square \square \square = \square $ ورد لفظ (\square) منصوباً على أنه مفعولٌ لأجله؛ أي اعملوا
لله واعبدوه على وجه الشكر لنعمائه. ولكن أجيز نصب هذا اللفظ على أنه الحال؛
أى: شاكرين. ⁽⁵⁾ ومثله ما في قوله تعالى: چ و و و ې ې ې ې ې ې \square \square $=$ $=$
(6) فعن أبي حيّان أن (ب ب) مفعولان من أجلهما؛ لأنهما يتسبب عنهما الذكر. وعنه
احتمال نصبهما مصدرين في موضع الحال أي متضرعاً أو خائفاً أو ذا تضرّع

⁽¹⁾ الزمخشري: المفصل، ص 92، وانظر: السيوطي، همع الهوامع، 324/2.

⁽²⁾ سورة التوبة: 92.

⁽³⁾ سورة البقرة: 243.

⁽⁴⁾ سورة سبأ: 13.

^{(&}lt;sup>5)</sup> الزمخشري: الكشاف، 573/3.

⁽⁶⁾ سورة الأعراف: 205.

وقد رُجِّح أن يكون اللفظ حالاً؛ فقد رأى الزمخشرى أن القرآن قد بين كل شيء من أمور الدين حيث كان نصاً على بعضها، وإحالةً على السنة، وحثاً على الإجماع، والاقتداء بآثار الصحابة، فكانت السنة والإجماع والقياس والاجتهاد مستندة إلى تبيان الكتاب، فمن ثم كان الكتاب تبياناً لكل شيء.

⁽¹⁾ العكبري: التبيان في إعراب القرآن، 609/1، وأبو حيان: البحر المحيط، 449/4.

⁽²⁾ سورة الإسراء: 100.

⁽³⁾ العكبري: التبيان في إعراب القرآن، 833/2.

⁽⁴⁾ السمين الحلبي: الدر المصون، 419/7.

^{(&}lt;sup>5)</sup> سورة النحل: 89.

⁽⁶⁾ أبو حيان: البحر المحيط، 511/5-512.

⁽⁷⁾ انظر: الزمخشرى: الكشاف، 628/2، وأبي حيان: البحر المحيط، 511/5.

⁽⁸⁾ سورة الرعد: 12.

()؛ أى: خَاثِفِيْنَ مِنَ الصَّوَاعِقِ وَطَامِعِيْنَ فِي الغَيْثِ. (1) ولكن الزمخشرى يرجح الحال على المفعول لأجله. (2) وقد تأتى الحال في الجواب في موضع المصدر المذكور في الطلب؛ فإنه لما

وقد نائي الحال في الجواب في موضع المصدر المدخور في الطلب؛ فإنه لما قال الله تعالى: چو \hat{c} \hat{c}

ولعل في هذه الحريات وغيرها مما تتمتع به الحال في سياقاتها، واهتمام كثير من الاستعمالات والأداءات اللغوية بها، ما يجعل لها قيمة كبرى تستحق بها أن تكون عنصراً رئيساً في التركيب الإسنادي، وأن تسهم إسهاماً كبيراً في إثراء المعنى الذي سيقت له فيه، وأن تكون جديرة بالدراسة والاهتمام.

الحال في الأداءات اللغوية .. قراءة دلالية

ترجع أهمية الحال إلى أن لها في الأسانيد اللفظية علاقة بصاحب يحتاج إليها لوصفه وبيان هيئته، أو تقييد عمله أو توكيده أو بيان سببه، أو غير ذلك من الأغراض مما تقتضيه سياقاتها، بالإضافة إلى ما يمنحه لها الاستعمال اللغوي من حريات في تلك السياقات؛ ولذلك فهي تعد من (المكملات اللفظية) التي تثرى بها التراكيب اللغوية لما لها من مشاركات فاعلة وقيم دالة تجعل لها دوراً مكملاً خادماً، وليس جزءا زائداً خاملاً؛ فإنها وإن وصفت عند النحاة بالفضلة، وعُدَّت من الزيادات اللفظية - لا تكون في كل الاستعمالات اللغوية كذلك، بل هي مكمل لفظي ذو قيمة؛

⁽¹⁾ ابن هشام: مغنى اللبيب، ص730.

⁽²⁾ الزمخشري: الكشاف، 338/3–339.

^{(&}lt;sup>3)</sup> سورة فصلت: 11.

⁽⁴⁾ الزمخشرى: الكشاف، 518/2.

فقد تكون بمنزلة العمدة - أحياناً - في إتمام المعنى الأساسي المراد من التركيب، أو
في منع فساده؛ ففي تأويل قول الله تعالى:
المتوانين الذين لا نشاط لهم في الصلاة ؛ لأنهم إنما يصلون تستراً وتكلفاً، غير مقبلين
عليها بنشاط وفراغ قلب وتمهل في فعلها ⁽²⁾ ، رؤى أن معنى هذا السياق ينقص ولا
يتم بكامل قصده لو ورد بغير الحال (د)؛ لأنه لابد لقيامهم من وصف. وقد أكد القرآن
ذلك في سياق آخر في قوله: چ \square \square \square \square \square \square \square \square ورؤى في قول الله
تعالى: چ $\Box \Box \Box \Box = (^{4})$ ، وهو سياق يبين أنهم كانوا يعذبون الناس من غير تثبت
في الأمر ولا نظر في العواقب $^{(5)}$ ، ومن ثمّ فمعنى الحال (\Box) هو المقصود، ولو لم
ترد هذه الحال لنقص المعنى المراد؛ فلا بد إذاً من وصف لبطشهم يتمم المعنى،
ويوضح المراد.
ورؤى أن المعنى الأساسي في قول الله تعالى: چـ يـ 🛘 🔻 🔻 🔻 🔻 🔻
فد يتعرض لأشد الفساد لو جاء السياق من دون الحال (\Box) ؛ لأن النفى الواقع $^{(6)}$
على الخلق يقتضى وجود هذه الحال. وأنه لما قال الله تعالى: چ 🛘 🗎 📗 🔲 🕳
(7) أوجب النفى الواقع على المشى وجود معنى الحال (\Box) وإلا تغير المعنى؛ فهناك
فارق بين هذا القول بالحال وأن يقال: (\square \square \square) من دونها. وأنه لما قال الله

⁽¹⁾ سورة النساء: 142.

^{(&}lt;sup>2)</sup> أبو حيان: البحر المحيط، 393/3.

⁽³⁾ سورة التوبة: 54.

⁽⁴⁾ سورة الشعراء: 130.

^{(&}lt;sup>5)</sup> أبو حيان: البحر المحيط، 32/7.

^{(&}lt;sup>6)</sup> سورة الدخان: 38.

⁽⁷⁾ سورة الإسراء: 37.

ورؤى أنه لو قُرِئَ قول من قال: (لَيْسَ المَيْتُ مَنْ فَارَقَ الحَيَاةَ إِنَّمَا المَيْتُ مَنْ يَحْيَا خَامِلاً لَا نَفْعَ فِيْهِ) لأُدْرِكَ أنه قول تام المعنى واضح المغزى لا لبس فيه ولا إبهام، وأُدْرِكَ أنه لو قيل من دون (خَامِلاً لَا نَفْعَ فِيْهِ) لفسد معناه، ولكن تلك الحال قد منعت هذا الفساد، وأعانت على بيان ما يقصده القائل. وأنه لما قال الشاعر: (4)

وَلَسْتُ مِمَّنْ إِذَا يَسْعَى لِمَكْرُمَةٍ يَسْعَىَ وَأَنْفَاسُهُ بِالْخَوْفِ تَضْطَرِبُ

أتمت الحال (وَأَنْفَاسُهُ بِالْخَوْفِ تَضْطَرِبُ) المعنى الذي يريده، وأوضحت الهدف الذي يقصده، ولو لم تكن تلك الحال الإضطرب لفظه واختلَّ معناه. (5)

وكذلك لما قال الشاعر: (6)

كَاسِفاً بَاللهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

إنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيباً

⁽¹⁾ سورة النساء: 43.

⁽²⁾ سورة المدثر: 49.

⁽³⁾ سورة هود: 72.

⁽⁴⁾ البيت من البسيط، وهو غير منسوب لقائل عند عباس حسن: النحو الوافي، 365/2.

^{(&}lt;sup>5)</sup> عباس حسن: النحو الوافي، 364/2–365.

⁽⁶⁾ البيت له "عدي بن الرعلاء الغساني" عند الأصمعي: الأصمعيات، ص152.

رأى أن الميت الذي يعيش في هذه الحياة فاقد الأمل، ملحقاً باليأس والشقاء، لذلك فإن الأحوال (كَئِيبًا، كَاسِفًا بَالُهُ، قَلِيلَ الرَّجَاءِ) لا يستغني القول عنها؛ لأن معناه يتوقف عليها، وإذا أسقطت وقع التناقض الذي يفسد المقصود من المعنى. (1) وأنه لما قال الله تعالى: چ آ ب ب ب ب ب ب پ پ پ پ پ پ پ پ چ (2) جاءت الحال (پ) لحاجة النص ومعناه إليها؛ لأنه لما أراد أن يجعل الحق مصدقاً لغيره جاء بتلك الحال لذلك الغرض.

⁽¹⁾ ابن هشام: مغنى اللبيب، ص601.

⁽²⁾ سورة فاطر: 31.

⁽³⁾ سورة يونس: 83.

⁽⁴⁾ سورة القصص: 25.

^{(&}lt;sup>5)</sup> الزمخشري: الكشاف، 402/3.

⁽b) الإمام مالك: الموطأ، كتاب الجهاد، بَابُ التَّرْغِيبِ في الجِّهَادِ، 239-330.

 $\Box = (\Box)$ وردت الحال (\Box) من المفعول به الضمير في (\Box) ، ولأنها من لفظ عاملها ومعناه جاءت مؤكدة له لفظاً ومعنىً.

ولما قال الشاعر: (2)

أَصِحْ مُصِيْخَاً لِمَنْ أَبْدَى نَصِيْحَتَهُ وَالْزَمْ تَوَقِّيَ خَلْطِ الجِدِّ بِاللَّعِبِ أُورِدِ الحال (مُصِيْخَاً) في استعماله هذا مؤكدة لعاملها (أَصِحْ) لفظاً ومعنى.

أبريل 2015

⁽¹⁾ سورة النساء: 79.

⁽²⁾ البيت من البسيط، لم يعين قائله عند ابن الناظم: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، 244/1، والعينى: المقاصد النحوية، 3/ 1148، والأشموني: شرح الأشموني: 27/2.

⁽³⁾ سورة النمل: 19.

⁽⁴⁾ سورة التوبة: 25.

^{(&}lt;sup>5)</sup> انظر: ابن هشام، مغنى اللبيب، ص 516.

⁽⁶⁾ سورة البقرة: 60، والأعراف: 74، وهود: 85، والشعراء: 183، والعنكبوت:36.

^{(&}lt;sup>7)</sup> انظر: ابن هشام: مغنى اللبيب، ص 603.

⁽⁸⁾ سورة يونس: 99.

وقد تأتي الحال مؤكدة لمضمون جملة تسبقها؛ فإنه لما قال الشاعر: (3) أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلتّاسِ مِن عَارِ؟ جعل الحال (مَعْرُوفًا) حالاً مؤكدة لمضمون (أَنَا ابْنُ دَارَةَ) قبلها.

ويرى ابن هشام أن الحال (\square) في قول الله تعالى: چ \square \square ويرى ابن هشام أن الحال (\square)، وهى حال مؤكدة، على أن الأصل: غير بعيدة، على مثل: چ \mathring{a} \mathring

ولذلك فإن الحال لا تأتي في سياقات التراكيب اللغوية لإطالتها وتوسعتها بلا فائدة أو غرض، بل لدلالة مقصودة يراها المنتج اللغوي ضرورة لإبلاغ مراده مما رصفه من ألفاظ ووضعه من أساليب وصاغه من معان؛ وذلك كي يدركها المتلقى بقدرته على الفهم والاستنتاج.

وقد رؤي أن الحال قد تأتي مع الجملة الأصلية فتكسبها قيداً، ذلك أن اللفظ قبل مجيئها قد يكون عاماً مطلقاً يحتمل أنواعاً وأفراداً كثيرة، فيأتي المكمل اللفظي قيداً يمنع من التعميم والإطلاق الشاملين، ويجعل المراد محدداً محصوراً في مجال أضيق

⁽¹⁾ ابن هشام: مغنى اللبيب، ص606.

⁽²⁾ سورة البقرة: 38.

⁽³⁾ البيت من البسيط، وهو لسالم بن دارة عند سيبويه: الكتاب، 79/2، وابن جني: الخصائص، 270/2 وابن يعيش: شرح المفصل، 22/2. وبلا نسبة عند العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، 288/1، والسيوطي: همع الهوامع، 245/1.

^{(&}lt;sup>4)</sup> سورة ق: 31.

⁽⁵⁾ سورة الشورى: 17.

من الأول، لا يتسع لكثرة الاحتمالات الذهنية التي كانت تتوارد من قبل $^{(1)}$ ؛ فإنه لما قال الشاعر طرفة بن العبد: $^{(2)}$

فَسَقَى بِلادَك غَيْرَ مُفسِدِهَا صَوْبُ الغَمَامِ وَدِيْمَةٌ تَهْمِي

جعل لدعائه بالسقيا حالاً تمسك بزمام الصوب فقال: (غَيْرَ مُفْسِدِهَا) حتى يكون (صَوْبُ الرَّبِيْع) على قدر المراد والمقصود؛ أي المغنى لا المهلك.

وقد فلت عنان الدعاء من الشاعر ذى الرمة حين لم يتمم دعاءه بمثل ما أتم به طرفة، أو بأى قيد، وذلك حين قال داعيا لديار مى:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى البِلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ (3)

لأن القطر إذا انهل في تلك الديار دائماً فسدت، فكان هذا بالدعاء عليها أشبه منه بالدعاء لها. فكأن طرفة، وهو سابق على ذي الرمة، حين استعان بالحال قد تحرز من الوقوع فيما وقع فيه ذو الرمة من الإطلاق.

ويستدعى قولا طرفة بن العبد وذي الرمة أن أبا هفان المهزمي، وهو متأخر عنهما، قد تتبه لما ورد عندهما فسار سير طرفة بن العبد فقال قولا، وجعله في سياق جملة فعلية ماضية تفيد الرضا والفخر: (4)

فَأَفْنَى الرَّدَى أَعْمَارَنَا غَيْرَ ظَالِمِ وَأَفْنَى النَّدَى أَمْوَالَنَا غَيْرَ عَائِبِ

وجعل قوله: (غَيْرَ ظَالِمٍ) و (غَيْرَ عَائِبٍ)، وهما حالان في هذا السياق الذي قد مضبت أحداثه، فيه تنزيه لفعل الردى وفعل الندى، لأن فعلهما قد تم على ما ذكر،

⁽¹⁾ انظر: عباس حسن: النحو الوافي، 2/3.

⁽²⁾ البيت من الكامل، وهو لطرفة بن العبد: الديوان، ص79.

⁽³⁾ البيت من الطويل، وهو لذي الرمة: الديوان، ص 559، وابن الأنباري: الإنصاف، 83/1، وابن حنى: الخصائص، 280/2، والأزهري: شرح التصريح، 31/1.

⁽⁴⁾ البيت من الطويل، وهو منسوب لأبي هِفّان المهْزَميّ، عند ابن رشيق: العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الجيل، الطبعة الخامسة، 1401هـ-1981م، 48/2.

وقد رضى بهما القوم وما ترتب عليهما. وأما قولا الشاعرين طرفة بن العبد وذى الرمة فكانا دعاءين لم يقعا بعد، فاحتاط فيه طرفة وقيد الفاعل بحال، وأطلقه ذو الرمة ولم يحتط؛ إذ لم يذكر معه قيداً.

وفي سياق قول الله تعالى: چ ڌ ڌ ڎ ڎ ڎ ڎ ڎ ر ر ر ر ر ک چ (٤)

أتت الحال (د) لتقييد عاملها لمنع مطلق الأكل، ولتعليل حكم صادر في قضية محرم ارتكابها؛ فإن من يأكل أموال اليتامى ظالماً لهم إنما يأكل فى بطنه ناراً، ولذلك بين الله ما يجوز فى تلك الأموال حلالاً فى قوله تعالى فى سياق آخر:

وقد تأتي الحال متممة لأحكام الشرط وأجزائه ليترتب عليها الجواب شافياً، فإنه لما قال الله تعالى: چ ت ت ث ث ث ث ث ث ث ق ق ق ق ق ي (4) دل وجود الحال (ق ف) على أنه لا تكون إرادة الآخرة والسعى لها مشكورين إلا بتكامل ذلك مع

العدد الأربعون

أبريل 2015

⁽¹⁾ سورة النساء: 93.

⁽²⁾ سورة النساء: 10.

⁽³⁾ سورة النساء: 6.

⁽⁴⁾ سورة الإسراء: 19.

⁽¹⁾ سورة البقرة: 112.

⁽²⁾ انظر: الطاهر بن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م، 675/1.

⁽³⁾ سورة البقرة: ۲۱۷.

⁽⁴⁾ سورة النساء: 92.

^{(&}lt;sup>5)</sup> أبو حيان: البحر المحيط، 338/3.

^{(&}lt;sup>6)</sup> السابق نفسه: 337/3.

⁽⁷⁾ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1384هـ-1964م، 324/5.

وجاءت الحال (لله لله في سياق قول الله تعالى: چ د د د د د ر ر د (١) لتجعل من النهي المباشر في قوله: (ثد) نهياً مشروطاً مخصصاً معين الوقت وليس مطلقاً بل مقيد بفترة الاعتكاف، حتى لا يفسد المعنى؛ لأنه إذا وقف الأمر عند دلالة هذا النهي كان المعنى هو النهي عن المباشرة على الإطلاق، وهذا ما لم يرد النص الكريم إيصاله إلى المخاطبين. وكذلك أفادت الحال (و وؤ) في سياق قول الله تعالى: چۆو و و و و و و و و $(^2)$ ؛ إذ عينت وخصصت وقت النهى عن ذلك الصيد ومكانه، سواء أكانوا في المسجد الحرام أم كانوا خارجه، ولذلك كان وجود هذه الحال مفيداً؛ فهناك فارق بين أن يقال: (و و و و)، وأن يقال: (و و و) من دون حال؛ فمن دونها لا يجوز قتل الصيد مطلقاً. وقد أكَّد النَّصُّ القرآني هذا النهي في قوله تعالى في سياق آخر: چڳ ڳ ڱ ڱ ڱچ (3). وروي أن الرسول – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قد $(\dot{\epsilon}\dot{c}\dot{c})$ يُريدُ مَكَّةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ) (4) فَعرض عليه رجل حماراً وحشياً عقيراً ، فأمر أبا بكر ، فقسمه فقسمه بين الرفاق، فدلت الحال (وَهُوَ مُحْرِمٌ) على إباحة أكل الصيد وقت الإحرام. وقد دلت الحال (وَهُوَ قَائِمٌ يُصلِّي) في قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - عن بلال: (إنَّ الشَّيْطَانَ أَتَى بلَالًا وَهُوَ قَائِمٌ يُصلِّي، فَأَصْجَعَهُ، فَلَمْ يَزَلْ يُهَدِّئُهُ، كَمَا يُهَدّأُ الصَّبيُّ حَتَّى نَامَ) (5) على تخصيص وقت مجئ الشيطان إلى بلال فأنامه فلم يوقظ الرسول وصحابته لصلاة الفجر، فناموا حتى طلعت عليهم الشمس. ودلت الحال (جَالِسًا) في (يَنَامُ جَالِسًا ثُمَّ يُصلِّى وَلَا يَتَوَضَّأُ). (6) - وهو وصف ابن عمر - على تخصيص نوم

⁽¹⁾ سورة البقرة: 187.

^{(&}lt;sup>2)</sup> سورة المائدة: ٩٥.

⁽³⁾ سورة المائدة: 1.

⁽⁴⁾ الإمام مالك: الموطأ، كتاب الحج، بَابُ مَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ أَكْلُهُ مِنَ الصَّيْدِ، ص264-265.

⁽⁵⁾ السابق نفسه: كتاب وقوت الصلاة، باب النوم عن الصلاة، ص 46.

⁽⁶⁾ السابق نفسه: باب وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة، ص50.

نوم الجلوس بأنه أكثر تمكناً وتتبهاً من نوم الاضطجاع، فلا يبطل الوضوء في أكثره. وكذلك أفادت الحال (γ ه) في سياق قول الله تعالى: φ هم γ هم φ هي ساعدت النهي فيه على أداء غرضه؛ فقد خصصت حالة المصلين التي نُهوا عنها، أو عن الوقوع فيها، وهم مقبلون على صلاتهم، ومن دونها يكون المعنى (γ نهياً عن الصلاة مطلقاً.

وأفادت الحال تخصيص الهيئة المنهي عنها في قول عمر بن الخطاب: (لَا يُصَلِّينَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ ضَامٌ بَيْنَ وَرِكَيْهِ) (3)؛ حيث دلت الحال (وَهُوَ ضَامٌ بَيْنَ وَرِكَيْهِ) على النهى عن الصلاة في حال الحقن؛ لأن في ذلك ما يشغله عن الصلاة.

⁽¹⁾ سورة النساء: 43.

⁽²⁾ لما كان الخطاب موجهاً إلى الذين آمنوا؛ لأنهم المأمورون بالصلاة لحثهم على ترك الخمر، أو التقليل منها، أو تنظيم مواقيت شربها، ذلك قبل تحريمها نهائياً في آية الاجتناب - فقد أسهمت

جملة الحال المذكورة في القول الكريم في امتناع كثير منهم عن شرب الخمر؛ حتى لا تفوقهم صلاة.

⁽³⁾ الإمام مالك: الموطأ، كتاب قصر الصلاة في السفر، بَابُ النَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ وَالْإِنْسَانُ يُرِيدُ حَاجَةً، ص135.

⁽⁴⁾ سورة البقرة: 22.

⁽⁵⁾ الرازي: التفسير الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت، 1425هـ-2004م،122/2، وأبو حيان: البحر المحيط،99/1، وأبو السعود: إرشاد العقل السليم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 62/1، والطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير،335/1.

^{(&}lt;sup>6)</sup> سورة البقرة: 42.

أي وأنتم تعلمون الحق. وقد ذكر أن الحالين في السياقين قد دلتا على المبالغة في التهكم والتوبيخ؛ لأن الإقدام على الأشياء القبيحة مع العلم بها أفحش من الإقدام عليها مع الجهل بها. $^{(1)}$ وأفادت الحال ($_{7}$ هه) مع الاستفهام في سياق في قول الله تعالى: $_{7}$ هه هه $_{8}$ مي $_{8}$ الدلالة على التوبيخ والتبكيت والمبالغة فيهما؛ فقد كان منهم من يأمر غيره بالثبات على الدين ثم لا يفعل هو ذلك. ويذكر أبو حيان أنه لا يخفى ما في (أنْتُمْ) من التبكيت لهم والتقريع والتوبيخ. $^{(3)}$

⁽¹⁾ أبو حيان: البحر المحيط، 336/1.

⁽²⁾ سورة البقرة: 44.

⁽³⁾ أبو حيان: البحر المحيط، 339/1.

⁽⁴⁾ سورة البقرة: ٢٨.

^{(&}lt;sup>5)</sup> القزويني: الإيضاح، 79/3.

^{(&}lt;sup>6)</sup> السابق نفسه: 79/3.

^{(&}lt;sup>7)</sup> الزمخشري: الكشاف، 121/1، والبيضاوى: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، دار إحياء التراث العربي، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ، 65/1، وأبو السعود: إرشاد العقل السليم، 65/2.

⁽⁸⁾ الرازي: التفسير الكبير، 163/2.

الأرحام. (1) ورؤى أن الإنكار إذا توجه إلى المخاطب كان أبلغ من توجهه إلى الغائب؛ لجواز ألا يصل الإنكار إلى ذلك الغائب، وأما الإنكار على المخاطب فهو أردع له. (2)

وجاءت الحال (ه $^{ }$ $^{$

العدد الأربعون

أبريل 2015

⁽¹⁾ أبو حيان: البحر المحيط، 275/1.

^{(&}lt;sup>2)</sup> السابق نفسه: 275/1.

⁽³⁾ المائدة: ٣٤.

⁽⁴⁾ الزمخشري: الكشاف، 635/1.

⁽⁵⁾ محمد رشيد رضا: تفسير المنار، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1990م، 262/5.

^{(&}lt;sup>6)</sup> سورة البقرة: ٢٦٧.

أبو حيان: البحر المحيط، 331/2، والطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، 57/3.

⁽⁸⁾ سورة آل عمران: ۱۳۹.

⁽⁹⁾ أبو حيان: البحر المحيط، 67/3.

وكذلك الحال (چ چ چ) في قوله تعالى: چ چ چ چ چ چ چ (1)؛ حيث جاءت لبيان سبب النهي عن الفعل الذي يقوم به المخاطبون؛ فقد أكسبت النهى غرض التحذير من إنقاص الميزان والمكيال بأن عللت وبينت سببه؛ فقد أنعم الله عليهم بثروة واسعة في الرزق يعفهم عن ذلك الفعل (2)

وقد وردت الحال (ت ت ت ث ث ف) في سياق قول الله تعالى:

						: چ	<i>ء</i> تعالی	ول الله	، فی ق	تفهاد	الاس	ن دل	وإر	
بيخ	التو	وهذا	يخ ⁽⁶⁾ ،	ر والتوب	الإنكا	ی معنے	⁽⁵⁾ على	ڌ څ	ں ی	s [
عليه	ل =	، ما د	ي) کل	ی ی	□) ∪	ت الحا	قد عللن	(7)، ف	ألوسي	د الأ	د عنا	الوعيا	ىمن	يتض
ڻ	ں	چ ں	نعالى:	لِ الله ن	سياق قو	م فی	لاستفها.	أفاد ا	وكذلك	اق. ا	السيا	م فی	ىتفها	الاس

⁽¹⁾ سورة هود: ۸٤.

⁽²⁾ محمد رشيد رضا: تفسير المنار، 117/12.

⁽³⁾ سورة هود: 89.

⁽⁴⁾ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، 80/9، وأبو حيان: البحر المحيط، 255/5.

^{(&}lt;sup>5)</sup> سورة المائدة: ٧٦.

^{(&}lt;sup>6)</sup> أبو حيان: البحر المحيط، 546/3.

^{(&}lt;sup>7)</sup> الألوسي: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق على عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1415هـ، 374/3.

⁽¹⁾ سورة الأنعام: 14

⁽²⁾ الزمخشري: الكشاف، 9/2، والبيضاوي: أنوار التنزيل، 156/2.

⁽³⁾ أبو حيان: البحر المحيط، 85/4.

^{(&}lt;sup>4)</sup> الأنعام: ١١٤

^{(&}lt;sup>5)</sup> أبو حيان: البحر المحيط، 209/4.

⁽⁶⁾ أبو السعود: إرشاد العقل السليم، 177/3، والطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير،8-14/1.

⁽⁷⁾ سورة الأنعام: ١٦٤.

⁽⁸⁾ أبو حيان: البحر المحيط، 263/4.

⁽⁹⁾ سورة الكهف: ٥٠.

⁽¹⁰⁾ الزمخشري: الكشاف، 727/2.

⁽¹¹⁾ أبو حيان: البحر المحيط، 128/6.

فعداوة إبليس وذريته لهم مانعة من اتخاذهم أولياء من دون الله بعد ما ظهر منهم من الفسق والعصيان.

⁽¹⁾ سورة الطور: ٢٩.

⁽²⁾ الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، 58/27.

⁽³⁾ أبو السعود: إرشاد العقل السليم، 150/8، والألوسى: روح المعاني، 36/14.

^{(&}lt;sup>4)</sup> سورة هود: ۸٤.

⁽⁵⁾ أبو السعود: إرشاد العقل السليم، 235/3، والألوسى: روح المعاني، 393/4.

^{(&}lt;sup>6)</sup> سورة البقرة: 135.

مما كان يظنه اليهود والنصارى، وهم مشركون، من أنهم على ملة إبراهيم، وإلا فليس ذلك من المدح له بعد ما تقدم من فضائله. (1)

وقد قال امرؤ القيس: (2)

أَيقتُلُنِي وَالمَشْرَفِيُّ مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كَأَنْيَابٍ أَغْوَالِ

فجاء قوله: (وَالمَشْرَفِيُ مُضَاجِعِي) حالاً في سياق الاستفهام المجازي (أَيقتُلُنِي)، وغرضه الإنكار التكذيبي؛ أي تكذيب للمخاطب الذي هدده بالقتل، وإنكار أن يقدر على ذلك. (3) وقد جاءت الحال معللة هذا الإنكار بأنه فارس مجهز بما يستطيع أن يدفع تعدي الخصوم عليه بسيفه المشرفي الحاد ورماحه المسنونة.

العدد الأربعون

⁽¹⁾ انظر: الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، 737/1.

⁽²⁾ البيت من الطويل، وهو لامريء القيس: الديوان، ص12.

⁽³⁾ عبد القاهر الجرجانى: دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المديي بالقاهرة، الطبعة الثالثة، 1413هـ-1992م، 117/1.

⁽⁴⁾ سورة يوسف: 8.

⁽⁵⁾ سورة يوسف: 14.

⁽⁶⁾ انظر: الزمخشرى: الكشاف، 260/3، وأبو حيان: البحر المحيط، 287/5.

وفى سياق قول الله تعالى: چ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ ج (1) جاءت الحال (ڳ گ) للدلالة على خضوع دافعي الجزية للحكم؛ إذ سيعطون تلك الجزية وهم في حالة من الذُّلِّ والصَّغَارِ، وفي هذا تعظيم لأمر الحكم الإسلامي، وترغيب لهم في الانخلاع عن دينهم الباطل، واتباع الإسلام. (2)

⁽¹⁾ التوبة: ٢٩.

^{(&}lt;sup>2)</sup> ابن عاشور: التحرير والتنوير، 167/10.

⁽³⁾ سورة القصص: ١١.

⁽⁴⁾ سورة يوسف: 15.

⁽⁵⁾ سورة يوسف: 12.

وفى قول الله تعالى: چتت على الحال (على الله الأظهر في وفى قول الله تعالى: چتت على الأقرب له فدلت على الإيثار؛ أي أنه يعطى المال في فيه أن يعود على المال؛ لأنه الأقرب له فدلت على الإيثار؛ أي أنه يعطى المال في حال محبته له، وهذا وصف عظيم أن تكون نفس الإنسان متعلقة بشيء تعلق المحب بمحبوبه ثم يُؤثر به غيره ابتغاء وجه الله. (4) وكذلك دلت الحال (على الله على الإيثار وابتغاء وجه الله (6)؛ فقد عاد فيها الضمير على على الطعام؛ أي محباً له على الرغم من الفاقة والحاجة.

العدد الأربعون

أبريل 2015

⁽¹⁾ سورة التوبة: 30.

⁽²⁾ انظر: الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير،168/10-169.

⁽³⁾ سورة البقرة: 177.

⁽⁴⁾ أبو حيان: البحر المحيط، 6/2.

^{(&}lt;sup>5)</sup> سورة الإنسان: 8.

⁽⁶⁾ أبو حيان: البحر المحيط، 388/8.

⁽⁷⁾ سورة يوسف: 16.

⁽⁸⁾ أبو حيان: البحر المحيط، 288/5.

⁽⁹⁾ سورة القصص: 21.

عاقلاً يسير في غير غفلة، ويتحرك بنباهة ويقظة، وفي ذلك نجاة له، وأيَّد ذلك سياق قول الله تعالى: چ ل ثلاً ه ه حچ (١).

ومما دلت فیه الحال علی الطبیعة البشریة ما ورد فی قول الله تعالی: چ ا ب φ ب

ومما دلت فيه الحال على النصح والإرشاد والموعظة ما ورد في قول المتنبي: (5) عش عَزيْزاً أو مُتْ وأنْتَ كَريْمٌ بَيْنَ طَعْن القَنَا وخَفْق البُنُود

إذ دلت الأولى (عَزِيْزاً) على الهيئة التي ينصح بها الإنسان للعيش؛ ألا وهي العيش في عزة ومنعة، أما الثانية (وأنْتَ كَرِيْمٌ) فقد دلت على الهيئة التي ينصح بها الإنسان في ساحة القتال وهي الاستبسال حتى الموت. وفي الدلالتين السابقتين عبرت الحالان

العدد الأربعون

⁽¹⁾ سورة القصص: 25.

⁽²⁾ سورة البقرة: 216.

⁽³⁾ النساء: ١٣٥. ومثله قوله: چِدَّدُفْ فَ فَقْضَچِ الأَنعام: 152.

⁽⁴⁾ الزمخشري: الكشاف، 161/2-161، وأبو حيان: البحر المحيط، 384/3-385، والقرطبي: الجامع لأحكام القرآن، 351/5، وابن عاشور: التحرير والتنوير، 225/5.

^{(&}lt;sup>5)</sup> البيت من الخفيف، وهو للمتنبي: الديوان، ص15.

عن الطبيعة البشرية؛ إذ إن النفس السوية تميل إلى العيش في عزة وكرامة، وتؤثر الموت الكريم على الخنوع أو الذل.

وفي قول الله تعالى: چ ت ت ت ت ت ق ق ق ق ق ق ق ق ق ق ق ق ق و الدات الحال (ق ق) على النصح والإرشاد، وسواء أكان الابن كافراً أم كان مقارباً من التلبس به، فقد جاءت الحال دالة على الرفق والرحمة، لأنها وردت في صورة موعظة من أب رفيق بولده. وقد جاءت الحال جملة اسمية بخبر جملة فعلية مضارعية للدلالة على استغراق موعظة الأب لابنه زمنا واستمرارها لحرصه عليها. ولا يخفى ما في قوله: (ق ج ج ج) من تعليل للنهى بما فيه من زجر وتخويف من الإشراك بالله.

ودلت الحال (فِي خِدْرِهَا) في رواية أبي سعيد الخدري: (كَانَ النّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَشَدَّ حَيَاءً مِنَ العَدْرَاءِ فِي خِدْرِهَا، فَإِذَا رَأَى شَيْئًا يَكْرَهُهُ عَرَفْنَاهُ فِي وَجْهِهِ). (3) على الله عليه وسلم – والدقة فيه؛ فقد شبهه المبالغة في وصف حياء الرسول – صلى الله عليه وسلم – والدقة فيه؛ فقد شبهه بحياء العذراء في بيت أهلها، يضرب بها المثل في سترها وخلوتها وعدم اطلاع الناس عليها، إذ يشتد حياؤها أكثر مما تكون خارجه؛ لكون الخلوة مظنة وقوع الفعل بها. ومحل وجود الحياء منه – صلى الله عليه وسلم – في غير حدود الله. وجاءت الحال في قول السيدة عائشة – رضى الله عنها: (إنْ كَانَ رَسُولُ اللّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

^{(&}lt;sup>1)</sup> لقمان: ۱۳

⁽²⁾ سورة آل عمران: 143.

⁽⁵⁾ البخاري: صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، 1422هـ، 26/8.

لَيُصَلِّي الصَّبْحَ، فَيَنْصَرِفُ النِّسَاءُ مُتَلَفَّعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ، مَا يُعْرَفْنَ مِنَ الغَلَسِ) (1) متعددة، فدلت (مُتَلَفِّعَاتٍ) على تخفرهن واحتجابهن حفاظاً على الستر، ودلت (مَا يُعْرَفْنَ مِنَ الغَلَس) على المبالغة في بيان ذلك الحذر.

وقد دلت الحال في قول النبي - صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- في وصف شيطان: "صَدَقَكَ وَهُو كَذُوْبٌ" (2) على الاستدراك على قوله الصدق بأنه ليس الأصل فيه. وجاء الخبر (كَذُوْبٌ) صيغة مبالغة؛ لأن عادته الكذب الذي لا ينفكُ عنه. (3)

وبعد، فهذه بعض الأداءات اللغوية التي أتت بالحال عنصراً مكملاً فيها لما لها من دور دلالى كانت تلك السياقات التي وردت فيها في حاجة إليه لتقديم المعانى المقصودة من المنتج اللغوي إلى المتلقى، وهذا ما يبين أثر الحال وقيمتها فيها. وما أوردته هذه الدراسة من ذلك طرف للاستئناس يمكن البناء عليها والاقتداء بها. والحمد لله الذي أعان ووفق، واليه يُرد الفضل كله.

الخاتمة

آثرت هذه الدراسة أن تطلق (المكملات اللفظية) على ما زاد على عناصر الإسناد الأساسية في التراكيب اللغوية واشتهر بـ (الفضلة) عند النحاة القدماء لما

العدد الأربعون

⁽¹⁾ البخاري: صحيح البخاري، 173/1.

⁽²⁾ السابق نفسه: 123/4. من حديث أبي هريرة في قصته مع الشيطان الذي كان يسرق من الزكاة التي وكله رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلم -بها، وفيه يقول الشيطان: إذا أويت إلى فراشك فاقرأ آية الكرسي، لم يزل معك من الله حافظ، ولا يقربك شيطان حتى تصبح، فقال النَّبِيِّ: صدقك وهو كذوب، ذاك شيطان. البخاري: صحيح البخاري، 123/4.

^{(&}lt;sup>3)</sup> ابن حجر العسقلاني: فتح الباري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة ، بيروت، 1379، 9/66.

توحى به (المكملات) من دعم لتلك التراكيب وإسهام في تقديم ما تريده من معان ودلالات صحيحة تامة غير ناقصة. ولا شك أن للمكملات اللفظية في التراكيب والاستعمالات اللغوية دوراً لا غنى عنه أراده المنتج اللغوي وهو بصدد إيصال رسالته إلى المتلقين، قرآناً كريماً، وحديثاً شريفاً، وشعراً، ونثراً.

ولا شك أن الحال من تلك المكملات اللفظية التي تثرى بها السياقات اللغوية وتسهم فيها بدور مرسوم لها لا ينوب عنها غيرها فيه؛ فقد أتيح للحال أن تكون مكملاً لفظياً في تلك السياقات، وأن تكون ذات شأن وقيمة فيها، فقد شاركت بمداخلاتها في إتمام المعانى وإكمالها ولولا وجودها لانتقصت، أو فسدت تلك المعانى، حتى صارت بمنزلة العمدة.

كما أتيح للحال من الحريات في الاستعمالات اللغوية ما جعلها تأخذ أشكالاً وتحتل رتبا يغنى بها أسلوب سياقها الذى ترد فيه؛ فقد أتيح للحال على غير صفاتها وشروطها الغالبة عليها كثير من الحريات التي منها:

- حرية أن تأتي في سياقها مفردة أو جملة أو شبه جملة.
 - حرية أن تكون صفة منتقلة أو لازمة.
 - حرية أن تكون لفظا مشتقا أو جامدا.
 - حرية أن تأتي نكرة أو معرفة.
 - حرية أن ترد في سياقها متأخرة أو متقدمة.
 - حرية أن تذكر في سياقها أو تحذف.
 - حرية أن تأتي مثبتة أو منفية.
 - حرية أن يذكر معها في سياقها عاملها أو لا يذكر.
 - حرية أن تأتي من صاحب لها معرفة أو نكرة.
- حرية أن تأتى من صاحب مرفوع أو منصوب أو مجرور.
 - حرية أن تكون منصوبة أو مجرورة بحرف جر زائد.

- حرية أن ترد في سياقها متعددة.
- حرية أن ترتبط بما قبلها بواو أو بضمير أو بهما معا.
 - حرية الحال مع مكملات لفظية أخرى.

كما أتيح للحال من الدلالات ما تكسبه السياقات التي ترد فيها وتفيدها بها، مثل أن تكون توكيداً لعاملها، أو توكيداً لصاحبها، أو توكيداً لمضمون الجملة التي تسبقها. وأن تكون مقيدة لمعنى سياقها غير مطلقة له حتى يتوافق مع المقصود منه. وأن تتسع في بعض السياقات بمتطلبات الشرط ليأتي الجواب متناسباً معها. وأن تسهم مع النهي والأمر والاستفهام وغيرها من الأساليب في إفادة التعجب، والإنكار، والتوبيخ، والتعليل، والتتميم، والتعظيم، والنصح والإرشاد، والتخصيص، والمبالغة، والاستدراك، ودفع التوهم، وغير ذلك مما حاولت هذه الدراسة إثباته للحال من إسهامات ودلالات.

وقد أدى هذا الثراء الذى تتمتع به الحال في السياقات اللغوية إلى أن تكون مادة ذات قيمة في كثير من الدراسات والأبحاث النحوية والدلالية والأسلوبية.

المصادر والمراجع

الأزهري: (خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد، ت905ه): شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1421هـ-2000م.

الأشموني (أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى، ت929ه): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1955م.

الأصمعي (أبو سعيد عبد الملك بن قريب، ت216هـ): الأصمعيات، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة السابعة ،1993م.

الأعشى (ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل، ت7ه/ 629م): الديوان، شرح وتعليق محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة، 1983م.

الأعلم الشنتمري (أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأندلسي، ت476ه): أشعار الشعراء الستة الجاهليين، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، منشورات دار الآفاة الجديدة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1403هـ-1983م.

الألوسي (شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني، ت1270هـ): تفسير الألوسي "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني"، تحقيق: على عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1415هـ.

امرؤ القيس (امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، ت565م): الديوان، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، 1425هـ- 2004م.

ابن الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري، ت328ه): شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر،الطبعة الرابعة، 1980م.

ابن الأنباري (كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، ت577ه): الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحوبين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، 1424ه-2003م.

بشار بن برد (ت 96ه): الديوان، نشر وتقديم وشرح وإكمال: محمد الطاهر بن عاشور، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1950م.

البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، ت256ه): صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، 1422ه.

البغدادي (عبد القادر بن عمر، ت1093ه): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1989م.

البيضاوي (نصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي، ت 685هـ): "أنوار التنزيل وأسرار التأويل"، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ.

الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، ت471هـ): دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدنى بالقاهرة، الطبعة الثالثة، 1413هـ -1992م.

جرير (جرير بن عطية، 33ه/110ه، 653م/728م): الديوان، شرح محمد بن حبيب، وتحقيق نعمان محمد أمين طه، دار المعارف بالقاهرة، الطبعة الثالثة.

ابن جني (أبو الفتح عثمان الموصلي، ت392ه):

1- الخصائص، تحقيق محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، 1406هـ -1986م.

2- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1420هـ -1999م.

الجوهري (إسماعيل بن حماد، ت393ه): الصِّماح "تاج اللغة وصحاح العربية"، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، 1407هـ-1987م.

ابن حجر العسقلاني (شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر، 252ه): فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، وقام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة، بيروت، 1379.

أبو حيان (أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن على، ت745ه):

1- البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1413هـ -1993م.

2- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى.

ذو الرمة (غيلان بن عقبة التميمي 77ه/11هـ، 696م/735م): الديوان، شرح أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي رواية ثعلب، تحقيق عبد القدوس صالح، مؤسسة الإيمان، جدة، الطبعة الأولى، 1402هـ-1982م.

الرازي (فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين التيمي، ت606ه): التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1425ه-2004م.

ابن رشيق (أبو على الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي، ت463هـ): العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، الطبعة الخامسة، 1401هـ-1981م.

الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السرّي بن سهل، ت311ه): معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الثانية، 1418هـ- 1997م.

الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله، ت794هـ): البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي، الطبعة الأولى، 1376هـ-1957م.

الزمخشرى (جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، ت538هـ):

1- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1407هـ-1987م.

2- المفصل، دراسة وتحقيق فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1425هـ -2004م.

الزَّوْزَني (أبو عبد الله حسين بن أحمد بن حسين الزَّوْزَني، ت486هـ): شرح المعلقات السبع، الناشر: دار احياء التراث العربي، الطبعة الأولى، 1423هـ -2002م.

ابن السراج (أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، ت316ه): الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت.

أبو السعود (محمد بن محمد العمادي، ت951ه): إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

سلامة بن جندل: الديوان، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1987م.

سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، ت-180هـ): الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408هـ – 1988م.

السيرافي (أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن، ت385ه): شرح أبيات سيبويه، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، لا ط، 1979م.

السيوطي (الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت911هـ):

1- شرح شواهد المغني، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، مذيل وتعليقات الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي، لا ط، 1386هـ -1966م.

2- همع الهوامع شرح جمع الجوامع غي علم العربية، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث الجامعية بالكويت، 1399هـ-1979م.

الشماخ بن ضرار (الشماخ بن ضرار بن حرملة الذبياني، ت642م): الديوان، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، 1388هـ –1968م.

الصبان (أبو العرفان محمد بن علي، ت206ه): حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، 1417ه-1997م.

الطاهر بن عاشور التونسي (ت1393هـ): تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.

طرفة بن العبد (ت569م): الديوان، تحقيق مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، 1423هـ-2002م.

عباس حسن (ت1399ه): النحو الوافي، طبعة دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة عشرة، 1996م.

ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله العقيلي الهمداني المصري، ت769ه): شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، الطبعة العشرون، 1400هـ-1980م.

العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي، ت 616ه):

1- التبيان في إعراب القرآن، تحقيق محمد على البجاوى، طبعة عيسى البابي الحلبي.

2- اللباب في علل البناء والإعراب، المحقق د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1416هـ 1995م.

عمرو بن كلثوم (أبو الأسود عمرو بن كلثوم التغلبي، ت584م): الديوان، جمع وتحقيق إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1991م.

عنترة بن شداد (ت608م): الديوان، شرح وتحقيق محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1983م.

العيني (بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى، ت855 ه): المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور به "شرح الشواهد الكبرى"، تحقيق علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق السوداني، وعبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى،1431هـ-2010م.

القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، ت671ه): الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1384هـ-1964 م.

القرويني (جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر، ت739ه): الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثالثة.

قطري بن الفجاءة (قطري بن الفجاءة بن يزيد بن زياد المازتي التميمي، ت697م): الديوان ضمن "ديوان الخوارج شعرهم، خطبهم، رسائلهم"، جمعه وحققه نايف معروف، دار المسيرة، بيروت، الطبعة الأولى، 1983م.

قيس بن الملوح (الملقب بمجنون ليلى، ت68ه): الديوان، دراسة وتعليق يسري عبد الغنى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1420هـ-1999م.

كثير عزة (كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر بن عويمر الخزاعي، 723هـ): الديوان، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الأولى، 1971م.

لبيد بن ربيعة العامري (ت41ه): الديوان، تحقيق إحسان عباس، نشر وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الثانية، 1984م.

مالك بن أنس (ت179هـ): الموطأ، شرح محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، 1426هـ-2005م.

ابن مالك (أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله الجياني الطائي، ت672هـ):

1- شرح تسهيل الفوائد، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى،1410هـ -1990م.

2- شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى.

المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي، ت285هـ): المقتضب تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لا ط، لا ت.

المتنبى (أبو الطيب أحمد بن الحسين، ت354ه): ديوان المتنبى، تحقيق عبد الوهاب عزام، طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.

محمد بن محمد حسن شُرَّاب: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،1427هـ-2007م.

محمد رشيد رضا (ت1354هـ): تفسير القرآن الحكيم المسمى "تفسير المنار"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990م.

المخبل السعدي: الديوان ضمن "شعراء مقلون"، تحقيق حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1987م.

المرادي (بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق عبد الرحمن على سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 1428هـ-2008م.

المسيب بن علس (ت575م): الديوان، ضمن "ديوان بني بكر في الجاهلية، جمع وشرح وتحقيق عبد العزيز نبوي، دار الزهراء، القاهرة، الطبعة الأولى، 1989م.

النابغة الذبياني (زيد بن معاوية، ت605م): الديوان، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، 1977م.

ابن الناظم (بدر الدين محمد بن مالك، ت686هـ): شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1420هـ-2000م.

ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري المصري، ت761ه): 1- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

2- شرح قطر الندى وبل الصدى، ومعه كتاب "سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى" تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة طيبة للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، دار الخير، الطبعة الأولى،1410هـ -1990م.

3- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، 1985م.

ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي النحوي، ت643ه): شرح المفصل، قدم له إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى،1422ه-2001م.